

## شكر وتقدير

إيماناً و عملاً بقول المصطفى ﷺ : "لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ" <sup>(١)</sup> ، أوجه خالص شكري وتقديري لأستاذي الكريم فضيلة الأستاذ الدكتور / أحمد علي موافي؛ لقبوله الإشراف على هذه الرسالة ، وما أفادنيه أثناء ذلك من توجيهات وتدقيقات رفيعة، ونصائح بد菊花ة، كانت سبباً في إخراجها على تلك الصورة .

ولئن قد انتفعت بتلك الإفادات، فإن انتفاعي بكرم أخلاقه كان أعظم، فقد كان سمحاً، كريماً، مع التحقيق والتدقيق البالغ، فجزاه الله خير الجزاء، وبارك في عمره وسعيه، وتمتعه بالصحة والعافية .

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير لفضيلة أستاذنا الدكتور / حسين عبد الغني سمرة ، ولفضيلة الأستاذ الدكتور / إسماعيل عبد الرحمن عشب اللذين تحملوا عناء قراءة هذا البحث وتقييمه وسد خللاته، فالله أعلم أن يجزيهما خير الجزاء، وأن يتقبل منها هذا العمل، و يجعله في ميزان حسناته .

ومن باب رد المعروف لأهله، يتوجب على الباحث أن يذكر: أن فكرة هذا البحث كانت لأستاذنا الدكتور / حسين سمرة؛ حيث كانت بذرةً قد ألقاها ، فأثمرت هذا البحث، وهو الذي فتح لي الباب لتبني هذا الموضوع، والبحث عن جوانبه المختلفة .

**فهذا الحقيقة من أغراض بيتكم وقد أتى ينفعها واحلولق الثمر**

---

(١) أخرجه أبو داود في "سننه" (٤ / ٤٠٣): (كتاب: الأدب، باب: في شكر المعروف، رقم ٤٨١٣)، والترمذني في "سننه" (٤ / ٣٣٩): (كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك، رقم ، وقال: حديث حسن صحيح ١٩٥٤)، كلاماً عن أبي هريرة رض .



جامعة القاهرة

كلية دار العلوم

الدراسات العليا

قسم الشريعة الإسلامية

تخریج الفروع على الأصول

عند الشافعية

دراسة تأصيلية تطبيقية على العبادات

إشراف أ. د/ أحمد علي موافي

رئيس قسم الشريعة بدار العلوم

إعداد الطالب / مالك إبراهيم عمر



أَسِيرَ خَلْفَ رِكَابِ النُّجُبِ ذَا عَرَجِ  
مُؤْمِلًا جَبَرَ مَا لاقِيْتُ مِنْ عِوَجِ  
فَإِنْ لَحِقْتُ بِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا سَبَقُوا  
فَكَمْ لِرَبِّ الْوَرَى فِي ذَاكَ مِنْ فَرَجِ  
وَإِنْ بْقِيَتْ بُظْهَرُ الْأَرْضِ مُنْقَطِعًا  
فَهَا عَلَى عَرَجٍ فِي ذَاكَ مِنْ حَرَجِ

أَبُو ذُؤْبَيْبِ الْهَنَدِيِّ





وبه نستعين بَدْءاً وَخَتْمًا

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين،  
أما بعد:

فإنَّ علَمَ الْفَقِهِ فِي الدِّينِ مِنْ أَشَرِّ الْعِلُومِ وَأَفْضَلِهَا؛ وَأَعْلَاهَا قَدْرًا وَشَأْنًا<sup>(١)</sup>.  
والفقهاء في كل عصر ومصر يقومون بمهمة التوقيع عن رب العالمين والقيام على ميراث  
الأنبياء بحرص وأمانة، يؤدون ما عليهم من النظر والتأويل والاجتهاد والاستنباط، كل ذلك  
يستخدمون آليات الفقه في تحصيل الأحكام وربطها بأصولها التشريعية .  
فمن هذه الآليات الدقيقة التي يعملونها في المستجدات والحوادث والواقع "تخریج الفروع  
على الأصول".

---

(١) قال رض : "من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين" أخرجه البخاري في صحيحه (١/٢٥)؛ (كتاب: العلم، باب: من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين. من حديث معاوية رض رقم ٦٩)، ط. دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ،  
ومسلم في صحيحه (٢/٧١٨)؛ (كتاب: الزكاة، باب: النهي عن المسألة، وكتاب الإمارة، باب قوله رض: "لا تزال طائفة" رقم ١٠٣٧)، ط: دار الأفكار الدولية، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي .

ولما كان من المسلم به - عند علماء الشريعة - أن استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية متوقف على علم أصول الفقه ، ومستمد منه ، كانت فكرة هذه البحث التعرف على مدى الصلة الوثيقة بين قواعده الإجمالية وهذه الفروع الفقهية ، ومدى تأثيرها بالخلاف في الأدلة الإجمالية .

هذا .. ولقد وددت أن أشارك بسهم في هذا المجال الرّحب ، فأخذت أبحث تارةً ، وأسائل أهل الشأن تارةً أخرى ، حتى اهتديت بفضل الله إلى هذا البحث<sup>(١)</sup> .

وما زال العلماء والباحثون يهتمون بتخريجات الفروع على الأصول ويعتررون أصوله ومسائله إلى يومنا هذا ، ولأهمية وفائدة أحببـتـ - مستعينـاـ بالله - عز وجل - أن يكون بحثي في مرحلة الماجستير فيه ، وذلك بعنوان: "تـخـرـيـجـ الفـرـوـعـ عـلـىـ الأـصـوـلـ عـنـدـ الشـافـعـيـ فـيـ الـعـبـادـاتـ" .

ونحن في هذا البحث سنقوم بتبيين كيفية استنباط واستخراج الأحكام الشرعية على أصول وقواعد إحدى مدارس أهل السنة والجماعة الأربع ، وهي: مدرسة الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي<sup>(٢)</sup>؛ فإن مدرسته قد جمعت بين محاسن غيرها من المدارس ، وجاءت أفكارها ناضجة ، وأصولها مضبوطة ممحضة ، حيث كان إمامها قد أخذ عن أئمة مدرسة الحديث بالمدينة ، ومدرسة الرأي بالعراق ، فجمع بين محاسن المدرستين ، واستدرك ما كان فيهما من قصور .

---

(١) ومن هؤلاء صاحب الفضيلة، أستاذنا الدكتور حسين سمرة - رئيس قسم الشريعة السابق - حيث أشار فضيلته إلى عنوان البحث؛ معللاً هذا الاختيار، باتجاه كثير من الباحثين - بله الأكثرين - تناول "تـخـرـيـجـ الفـرـوـعـ عـلـىـ الأـصـوـلـ" بجعل محل دراسته "علمـاـ مـنـ الـأـعـلـامـ، أوـ مـصـنـفـاـ" وأراد فضيلته من الباحث أن يسلك منحي آخر لدراسة هذا العلم، بما يخدم مذهبـاـ، ولعلـهـ يكونـ أـشـمـلـ وـأـوـسـعـ فـكـرـةـ . وإنـاـ ذـكـرـتـ ذـلـكـ؛ لأنـهـ قدـ قـيـلـ قـدـيـمـاـ: (مـنـ بـرـكـةـ الـعـلـمـ أـنـ يـضـافـ القـوـلـ إـلـىـ قـائـلـهـ) "الـجـامـعـ لـأـحـكـامـ الـقـرـآنـ" (١/٣) لأـبـيـ عـبـدـ اللهـ مـحـمـدـ بـنـ أـحـدـ بـنـ أـبـيـ بـكـرـ الـقـرـطـبـيـ ، تـ: هـشـامـ سـمـيرـ الـبـخـارـيـ، طـ. دـارـ عـالـمـ الـكـتـبـ- الـرـيـاضـ ، الـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ الـسـعـوـدـيـةـ ، ١٤٢٣ـ هـ- ٢٠٠٣ـ مـ .

## • موضوع الرسالة وأهميته :

### "تخيّر الفروع على الأصول عند الشافعية"

دراسة تأصيلية تطبيقية على العادات

## • إيضاح التسمية:

فلفظ (تخيّر الفروع على الأصول) لفظ جار في اللغة والاصطلاح: فجعلت "التمهيد" من الرسالة يزيل اللثام عنه .

ولفظ (عند الشافعية في العادات) يقيد الإطلاق الوارد في "العنوان"، فيتّقيّد الموضوع بالتخيّرات عند السادة الشافعية المتعلّقة بآبوا بآب العادات<sup>(١)</sup>.

ولفظ (دراسة) من ألفاظ القرآن الكريم في بعض آيات<sup>(٢)</sup>، كما في قوله- تعالى- ﴿وَلَكُنْ كُوُنًا رَبَّنِينَ إِمَّا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ الْكِتَبَ وَإِمَّا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٢٩] ، والدراسة هنا تعني القراءة ومعاهدة المقرّوء والتّفهّم<sup>(٣)</sup> .

(١) ذكر صاحب "أبجد العلوم" (٤٠٠/٢): (أن أصحاب الشافعية جعلوا للفقه أربعة أركان، فالأحكام الشرعية، إما أن تتعلق بأمر الآخرة وهي "العادات"، أو بأمر الدنيا، وهي إما أن تتعلق ببقاء الشخص وهي "المعاملات"، أو ببقاء النوع باعتبار المنزل" وهي "المناكلات"، أو باعتبار المدينة وهي "العقوبات". وإنما قدموا العادات؛ لأنها أهم، ثم المعاملات؛ لأن الاحتياج إليها أهم، ثم ذكروا الفرائض في أول النصف الثاني للإشارة إلى أنها نصف العلم، ثم النكاح؛ لأنّ إذا تمت شهوة البطن يحتاج لشهوة الفرج، ثم الجنایات؛ لأنّ الغالب أن الجنایة تحصل بعد استيفاء شهوة البطن والفرج، ثم الأقضية والشهادات؛ لأنّ الإنسان إذا وقعت منه الجنایات رفعوه للقاضي واحتاجوا للشهادة عليه، ثم ختموا بالعتق رجاء أن يختتم الله لهم بالعتق من النار) . "أبجد العلوم" (٢٩٥/٣) لصديق بن حسن القنوجي، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٩٧٨ ، تحقيق : عبد الجبار زكار . وانظر: "حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرة العين" لأبي بكر الدمياطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

(٢) "المعجم المفهرس لألفاظ القرآن" (٢٥٦) لمحمد فؤاد عبد الباقي ، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت .

(٣) ينظر: "خاتر الصحاح" (٢٠٣) للرازي، تحقيق: محمود خاطر ، الناشر : مكتبة لبنان ناشرون - بيروت ، سنة ١٤١٥ - ١٩٩٥ ، و"بصائر ذوى التمييز" (١/٧٥٩) للفيروزابادى، تحقيق: محمد على النجار، "المعجم الوسيط" (١/٢٧٩) جمعه أحمد الزيات ورفيقاه، ط: مجمع اللغة بمصر، و"معجم متن اللغة" لأحمد رضا (٢/٤٠٠)، مادة: (د. ر. س). ط: مكتبة الحياة- بيروت، سنة ١٣٧٧ هـ .

ومعنى التأصيل، قال ابن فارس<sup>(١)</sup>: (الألف والصاد واللام أصل يدل على أساس الشيء)<sup>(٢)</sup> وقال المناوي<sup>(٣)</sup>: (أَصَلْتُهُ تَأْصِيلًا) : جعلت له أصلًا ثابتًا يبني عليه غيره، وأَصَلَ الشيء: جعل له أصلًا ثابتًا يبني عليه، وبهذا يكون معنى التأصيل إرجاع القول و الفعل إلى أصل و أساس يقوم ويبني عليه<sup>(٤)</sup>.

وأما (تطبيقية) فمقصود الباحث: تأصيل الموضوع ووضع ضوابطه دون معالجة جميع الأمثلة، لكنه بالتطبيق على البعض<sup>(٥)</sup>.

والمقصود بالشافعية: أتباع المذهب الشافعى، وهذه النسبة إذا أطلقت فقد يقصد بها جميع المتبعين للمذهب من علماء وعوام، وذلك كما إذا قالوا: وأهل بلدة كذا كانوا شافعية، وقد تطلق ويقصد بها العلماء دون العوام، وذلك عند حكاية مذاهب العلماء في كتب الفقه والأصول ونحوها.

وإذا حكى القول في مسألة ما وعزم إلى الشافعية فقد يكون لأجمعهم، وقد يحکى ويقصد به بعضهم، لكن يكون الناقل عنهم قد نقل ما ظن أنه قولهم جمیعاً، أو أنه يعلم اختلافهم فيما

(١) هو أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب. أبو الحسن الرازى القرىونى . نزل همدان، له مصنفات بديعة ورسائل مفيدة كتاب "المجمل في اللغة" (ت ٣٩٥ هـ). ينظر: "تاريخ الإسلام" حوادث ووفيات سنة ٤٠٠-٢٨١ هـ، و"الوافي بالوفيات" (٧/٢٧٨) للصفدي، دار النشر: دار إحياء التراث - بيروت - ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، و"البلغة" (٧) للفيروزآبادى، تحقيق: محمد المصرى ، ط١: جمعية إحياء التراث الإسلامي - الكويت - ١٤٠٧ ، و"تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام" للذهبي ، ت: د. عمر عبد السلام تدمري، ط١: لبنان / بيروت، سنة: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

(٢) ينظر: "معجم مقاييس اللغة" (١٠٩/١)، مادة (أ.ص.ل)، لابن فارس، ت: عبد السلام هارون، ط: دار الفكر . ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

(٣) هو محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين ،المناوي ،القاهري ،الشافعى، من تصانيفه: "التسير في شرح الجامع الصغير" ، و"فيض القدير" ، و"شرح التحرير" في فروع الفقه الشافعى ، (ت ٩٥٢ هـ). "البدر الطالع" (١/٣٥٧)، و"الأعلام" (٧/٧٥)، و"معجم المؤلفين" (٥/٢٢٠)، لعمر كحالة، ط: مؤسسة الرسالة .

(٤) "المصباح المنير" (١٦/١)، مادة: (أ.ص.ل)، الفيومي، ط: المكتبة العلمية - بيروت .

(٥) أما استقصاء جميع القواعد فهذا يحتاج إلى تأليف بحث جامع بين الأصول والفرع، وهو ليس من موضوع البحث.

نقل لكن أراد نقل المعتمد فتسامح في العبارة .

وأما الإمام الشافعي رض، فهو غني عن التعريف، وشهرته تغنى عن إطالة الكلام عليه، وقد كتب في مناقبه جمع من العلماء كتاباً حافلاً<sup>(١)</sup> .

## • أهمية الموضوع وأسباب اختياره

تبين أهمية الموضوع في النقاط التالية:

١- إن تصور المسألة الفقهية مرتب على معرفة أصلها، سواء أكان قاعدة أم فرعاً أكبر

منها، وهذا بدوره يترتب عليه الاجتهاد في المسألة والحكم عليها، ومعلوم أن تصور

الواقع شرط من شروط الاجتهاد المجمع عليها، وهذا البحث يصب في هذا الجانب

من خلال بيان الروابط بين الفروع والأصول، وبيان المسألة الأم التي تفرعت عنها .

٢- إن مسائل الفقه أكثر من أن يحيط بها فقيه، أو يحصيها عالم؛ ولذا فإن دراسة الفقه

بالنظرية الجزئية لمسائل لا تمكن الفقيه من الإحاطة بمسائل وحصرها، وقد ينسى

الكثير منها، كما أن هذه الطريقة تخرج فقيهاً حافظاً لمسائل، ولا تخرج فقيهاً مجتهداً

قادراً على القياس والتخرير، أما دراسة الفقه بهذه الطريقة والتي تجمع فيها الفروع

بقواعدها .. تخرج فقيهاً مجتهداً قادراً على القياس والتخرير في النوازل المعاصرة،

قادراً على معرفة حكم مسألة ولو لم يطلع على كلام الفقهاء؛ لأن لديه أصل المسألة

وقاعدها، وهذا ما يدعوه إليه هذا البحث، حيث يمهد لدراسة الفقه بالنظرية الكلية

لمسائل وليس بالنظرية الجزئية<sup>(٢)</sup> .

(١) قال الإمام النووي : (وقد أكثر العلماء من المصنفات في مناقب الشافعي وأحواله من المتقدمين كداود الظاهري وآخرين، ومن المتأخرین كالبيهقي وخلائقه لا يحصون، ومن أحسنها تصنيف البيهقي، وهو مجلدان مشتملتان على نفائس من كل فن) .

(٢) "المجموع شرح المذهب" للنووي (١/٧)، ط: مكتبة الإرشاد، جدة ،المملكة العربية السعودية ت: محمد نجيب المطيعي

(٢) وما يعين الفقيه على تخرير المسائل، "معرفة الأشباء والنظائر" كما بين السيوطي -رحمه الله- الغاية من دراسة هذا الفن؛ حيث به يطلع على مدارك الفقه وما آخذه وأسراره، ويتحصل بذلك ويقتدر على الإلحاد والتخرير، ومعرفة أحكام

٣- لاشك أن "تخریج الفروع على الأصول" يبيّن وجہ العلاقة بين الأصل والفرع، مما يساعد على فهم المسائل .

٤- إن معرفة علم "تخریج الفروع على الأصول" تجعل الدارس يطلع على أسرار الشريعة، ومدارك الأحكام، وما يأخذ المسائل الفقهية، مما ينمي الملكة الفقهية .

لذلك استعنت بالله على جمع القواعد الأصولية ، وبيان تأثيرها في استنباط الأحكام، وما يتخرج عليها من الفروع الفقهية، فنظمت هذا كله في هذا البحث الذي أقدمه .

#### • إشكالية البحث :

من المعلوم أن كل مذهب من المذاهب الفقهية له أصول وقواعد يسير عليها، وتبني الفروع الفقهية عليها، وفي بحثنا هذا نتناول التخریج على قواعد وأصول الشافعية، والتي قعد أصولها وسطّرها الإمام نفسه، وجاء المجتهدون أتباع المذهب وساروا عليها وربما خرّجوا فروعًا فقهية لم ينص عليها الإمام .

والسؤال الذي سوف يعالجه البحث ألا وهو: هل خالف الشافعية قواعدهم التي أصلها لهم إمام المذهب؟!

وهل يمكن تخریج فرع على أكثر من قاعدة أصولية؟.

#### • الدراسات السابقة :

ووجدت دراسات عن التخریج، لكنها غير متخصصة في مذهب، بل هي دراسات تأصیلية، نظرية، تاریخیة<sup>(١)</sup>، فأحیبت أن أكتب دراسةً متخصصة في مذهب معین تكون أدق في

---

المسائل التي ليست بمسطورة، والنوازل) "الأشباه" (٦/١) لاتاج الدين عبد الوهاب بن علي ابن عبد الكافي السبكي، ط١، دار الكتب العلمية، سنة ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

(١) منها: "التخریج عند الفقهاء والأصوليين (دراسة نظرية تطبيقية تأصیلية)" د: يعقوب الباحسين ، الأستاذ بقسم أصول الفقه - بجامعة الإمام محمد بن سعود، سنة ١٤١٤ هـ ، ودراسة عثمان الأخضر شوشان في رسالته للماجستير المسمّاة "تخریج الفروع على الأصول، دراسة تاریخیة ومنهجیة وتطبیقیة" سنة ١٤١٥ هـ، دراسة تحلیلية مؤصلة لـ تخریج الفروع على الأصول عند الفقهاء والأصوليين "لجریل مهدي المیغا، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة أم القری بمکة، سنة

النقل، وأتقن في البحث، وأكثر إفادةً .

هناك بعض الدراسات في المذهب الشافعي، لكنها خصصت لدراسة علم من الأعلام أو مصنف بعينه، وقفـت على بعضـها، مثلـ:

- " تـخـرـيـجـ الفـرـوـعـ عـلـىـ الأـصـوـلـ عـنـدـ الإـلـمـاـنـ الغـرـالـيـ مـنـ خـلـالـ كـتـبـهـ الأـصـوـلـيـةـ وـالـفـقـهـيـةـ" رسـالـةـ مـاجـسـتـيرـ مـقـدـمـةـ مـنـ الطـالـبـ: سـلـطـانـ بـنـ فـاضـلـ الـقـرـنـيـ، كـلـيـةـ الشـرـيـعـةـ جـامـعـةـ أـمـ الـقـرـىـ ١٤٣٥ـ ١٤٣٦ـ .

- " تـخـرـيـجـ الفـرـوـعـ مـنـ الأـصـوـلـ عـنـدـ الشـافـعـيـةـ درـاسـةـ نـظـرـيـةـ تـأـصـيـلـيـةـ تـطـبـيقـيـةـ" إـعـادـاـتـ الطـالـبـ مـحـمـدـ قـاسـمـ كـرـشـ، بـحـثـ مـقـدـمـ لـنـيـلـ درـجـةـ المـاجـسـتـيرـ، كـلـيـةـ الشـرـيـعـةـ جـامـعـةـ الإـيـمـانـ الـيـمـنـ، وـقـدـ اـكـتـفـىـ فـيـهـ الـبـاحـثـ بـالـعـرـضـ التـارـيـخـيـ لـتـخـرـيـجـ الفـرـوـعـ مـنـ الأـصـوـلـ وـتـطـوـرـهـ فـيـ الـمـذـهـبـ الشـافـعـيـ، وـطـبـقـاتـ الـمـخـرـجـيـنـ وـشـرـوـطـهـمـ، وـضـوـابـطـ التـخـرـيـجـ<sup>(١)</sup> .

- " تـخـرـيـجـ الفـرـوـعـ عـلـىـ الأـصـوـلـ عـنـدـ الـجـالـلـ السـيـوطـيـ" رسـالـةـ مـاجـسـتـيرـ مـقـدـمـةـ مـنـ الطـالـبـ: يـاسـرـ عـبـدـ الـهـادـيـ نـصـرـ، لـقـسـمـ الشـرـيـعـةـ بـدـارـ الـعـلـومـ جـامـعـةـ الـقـاهـرـةـ، وـهـيـ بـإـشـرافـ أـسـتـاذـنـاـ أـ.ـ دـ أـحـمـدـ مـوـافـيـ حـفـظـهـ اللـهـ مـنـ كـلـ سـوءـ .

#### ● منهاجـيـةـ الـبـحـثـ:

يـتـمـثـلـ منـهـجـيـ<sup>(٢)</sup> فـيـ الـبـحـثـ فـيـ درـاسـةـ تـخـرـيـجـ القـوـاـعـدـ الأـصـوـلـيـةـ فـيـ الـأـمـورـ الـآـتـيـةـ: أـلـاـ: أـخـرـجـ عـلـىـ الـقـاعـدـةـ الأـصـوـلـيـةـ مـحـلـ الـدـرـاسـةـ الـفـرـوـعـ مـتـخـرـجـةـ عـلـيـهـاـ الـمـتـعـلـقـةـ بـأـبـوـابـ الـعـبـادـاتـ، وـذـلـكـ بـ:

أـ: درـاسـةـ تـلـكـ القـوـاـعـدـ درـاسـةـ أـصـوـلـيـةـ، حـيـثـ إـنـيـ أـمـهـدـ لـلـقـاعـدـةـ -ـ غالـباـ -ـ بـمـاـ يـوـضـحـهـاـ مـبـتـدـئـاـ بـشـرـحـ مـفـرـدـاتـهـ، مـتـهـيـاـ إـلـىـ مـقـصـودـهـاـ الـاـصـطـلـاحـيـ ؟ـ وـذـلـكـ لـتـوـقـفـ فـهـمـهـاـ فـهـمـاـ

١٤٢١ـ .

(١) وقد راسلـتـ الـبـاحـثـ، فـبـعـثـ إـلـيـ نـسـخـةـ مـنـ الرـسـالـةـ، وـقـمـتـ بـقـرـاءـتـهـ، وـتـبـيـنـ لـيـ أـنـ الـبـاحـثـ اـقـتـصـرـ فـيـهـاـ عـلـىـ مـاـ ذـكـرـتـ.

(٢) وـسـوـفـ اـخـذـ الـمـنـهـجـ الـوـصـفـيـ التـحـلـيـلـيـ مـسـلـكـاـ فـيـ هـذـهـ الـدـرـاسـةـ، وـقـدـ يـتـاـخـلـ الـمـنـهـجـ الـمـقـارـنـ فـيـ درـاسـةـ الـفـرـوـعـ.

صحيحاً على تلك المقدمات .

ب- تحرير الفروع التي انبنت على هذه القواعد الأصولية، وهذه الفروع تتفاوت كثرة وقلة: أحياناً تكثر- كالتى خرجت على كون الأمر للوجوب، والنهى للفساد مثلاً، فاقتصر على بعض منها، وأحياناً تقل كالتى خرجتها على أقل الجمع مثلاً، فأذكرها جميعاً.

ثانياً: دراسة الفروع التي خرجتها على تلك القواعد، وذلك بـ :

- ذكر نصوص الشافعية على الفرع المخرج .

- أوضح العلاقة بين الفرع والأصل "وجه ابتناء الفرع على الأصل"؛ لأن المقصود بالبحث أصلية .

- أقوم بمناقشة الفرع ودراسته دراسة فقهية مقارنة بين المذاهب الأربعة؛ وذلك بمناقشة الدليل الذي هو محل البحث، وأهم ما استدل به كل مذهب .

ثالثاً: ذكر الاستثناءات الواردة على القاعدة الأصولية<sup>(١)</sup>.

رابعاً: تحقق لي - بتوجيهه أستاذى الدكتور أحمد موافي - أن توجيهه تحرير الشافعية للفرع لا يظهر على مستوى الدرس الفقهي إلا إذا ذكرت مذاهب الفقهاء المعتمدة؛ وذلك حتى يعرف موضع هذا التحرير الذي ذكره الشافعية من هذه المذاهب موافقة أو مخالفة<sup>(٢)</sup> .

(١) وهذا صنيع السيوطي "الأشباه" . يقول الشيخ مصطفى أحمد الزرقا - في معرض حديثه عن أهمية القواعد الفقهية - : ( فالطالب في دراسته الشرعية .. إذا تلقى هذه القواعد، وتفهم جيداً مدلولاتها ومدى تطبيقاتها، ووقف على مستثنياتها .. ثم تفهم الأسباب الفقهية التي قضت بقطع الفرع المستثنى عن قاعدته الظاهرة، وإلا يتحقق ذلك بقاعدة أو أصل آخر، يشعر ذلك الطالب في ختام دراسته لهذه القواعد وشروحها كأنما وقف فوق قمة من الفقه تشرف على آفاق متراوحة الأطراف من الفكر الفقهي نظرياً وعملياً، ويرى امتداداتـه التطبيقية في جميع الجهات ) "شرح القواعد الفقهية" ص ١١ .

(٢) حيث أشار فضيلته للباحث أن يذكر - مع بيان وجه ابتناء الفرع على الأصل - دراسة الفرع دراسة فقهية مختصرة تبيّن مآخذ الفقهاء ، ومسالك الأئمة في الاستنباط .

وهذا المنهج- المشار إليه- هو الذي سار عليه إمام الحرمين في "نهاية المطلب" ، يقول أ. د/ عبد العظيم محمود الدّيب (المقدمة/ ٢٧١) : (أكـد إمامـ الحرـمينـ أنهـ وضعـ كتابـهـ لـبيانـ مـذهبـ الشـافـعـيـ وـتـحـرـيرـهـ،ـ وأنـهـ لـيـسـ منـ غـرـضـهـ ذـكـرـ المـذاـهـبـ المـخـالـفـةـ؛ـ وـمـنـ أـجـلـ هـذـاـ رـأـيـاـهـ يـعـلـلـ لـإـرـادـهـ أـحـيـاـنـاـ بـعـضـ مـسـائـلـ الـحـنـفـيـةـ وـغـيـرـهـ،ـ وـبـيـنـ أـنـ ذـكـرـ أـيـضـاـ مـنـ أـجـلـ بـيـانـ

فكنت إذا ذكرت نص كلام الشافعية في الفرع الفقهي ووجه التخريج على الأصل أين مع أي المذاهب التقى في هذا التخريج، ولأيها خالف تأكيدا لحقيقة معنى التخريج.

### • خطة البحث:

والآن سأضع أمام الناظر في هذه الخطة طلائعها الممثلة لمفاسيد التصور للبحث ، وتبينها كالتالي: قد قمت بتقسيم البحث إلى: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة أبواب<sup>(١)</sup>، وخاتمة، وقائمة للمراجع، وفهرس للآيات والأحاديث والأعلام وفهرس للموضوعات.

فأما المقدمة: فقد احتوت على ١ - أهمية الموضوع . ٢ - أسباب اختياره .

٣ - الدراسات التي السابقة في هذا الموضوع . ٤ - منهجية البحث .

وأما التمهيد : فاشتمل على التعريف بعلم تخريج الفروع على الأصول، وأهميته، وعلاقته بأسباب اختلاف الفقهاء، ونشأته عند الشافعية .

### وتوسيع مذهب الشافعى ؟

ولذلك رأينا أنه يقول: ( ونحن نأتي بها - أي المسائل التي خالف فيها أبو حنيفة - ونخرجها على أصلنا، ونبين مذهب أبي حنيفة فيها، ونبه على مأخذها؛ والغرض من ذكرها أن يكون تقييداً لمذهبنا في الحفظ؛ فإن الشيء قد يحفظ بذكر ضده ) انظر: "نهاية المطلب" (١٢/٢٨٢)، (١٧٣-١٧٤).

(١) هذا وأود أن أشير إلى أمرين:

أ- أن "البحث" حاكيت فيه ترتيب "المستصفى" للغزالى؛ وهو من أهم كتب الأصول وعمدتها، كما نوه ابن خلدون في "تاريخه"، بل ويعتبر ركنا من أركان التأليف في هذا الفن؛ يظهر هذا من صنيع الرازى، والأمدي، حيث اعتمدَا في كتابيَّهما "المحصول والإحكام"، وهو آخر كتبه الأصولية تأليفاً. ينظر: "تاريخ ابن خلدون" (٤٥٥/١)، مقدمة تحقيق "المستصفى" (٦٠/١) د. حمزة حافظ، "الفكر الأصولي" (٣٢٥) د. عبدالوهاب أبو سليمان.

ب- رتب الغزالى كتابه ترتيباً عجياً؛ وقد بين المقصود ووجه ترتيبه على هذا النحو، بقوله: ( جملة الأصول تدور على أربعة أقطاب:

الأول: في الأحكام ، والبداءة؛ بها أولى لأنها الشمرة المطلوبة .

الثاني : في الأدلة : وهي الكتاب والسنة والإجماع ، وبها الشمرة؛ إذ بعد الفراغ من معرفة الشمرة لا أهم من معرفة المشر .

الثالث: في طريق الاستئمار : وهو وجوه دلالة الأدلة .

الرابع: في المستثمر، وهو المجتهد . "المستصفى" (١/٧) بتصرف يسير .